



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

2009 م

العدد العشرون

السنة السابعة

النفط في المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق

د. أحمد البريهي علي*

مقدمة

تحاول هذه الورقة امطة الثام عن بعض حقائق الوضع المالي والنفطي في العراق وتسليط الضوء على أخرى، وتوخت لذلك ابسط أدوات التحليل الكمي. وفي ذات الوقت، وكما هو متوقع، أظهرت مشكلات تستدعي المزيد من العمل لاستجلائها تمهيدا" لتقديم حلول بشأنها. ومن بين تلك المشكلات عجز الموارد عن تغطية الاتفاق المحلي في السنوات الاولى لبرنامج الاستثمار النفطي، وايضا" قصور عرض العملة الأجنبية من المصادر الرسمية عن احتياجات القطاع الخاص في نفس الفترة الانتقالية وضمن المدى السعري للنفط الذي يستند اليه الحساب. وقد يثير هذا المنحى في البحث بعض التساؤل ، أو حتى عدم القبول، من بعض الاوساط لانه يميز بين الاتفاق الحكومي المتجه للداخل وانفاقها الخارجي. وليس القصد من هذا التمييز مخالفة المؤلف بل تترتب عليه نتائج سوف تتضح فيما بعد ، وقد تكون معروفه سلفا" للمشتغلين في المالية العامة والمهتمين بمشاكل التمويل التي يعانيتها العراق واية دولة تتمتع بخصائص مماثلة . ولا بد من التأكيد على أن مؤشرات الاستثمار النفطي هي تقديرية صرفة ويتحمل معد الورقة وحده مسؤوليتها وقد تختلف عن خطة وزارة النفط بهذا القدر أو ذاك. ولكنها مع ذلك تكفي للغرض المنشود اذ تقع ضمن المدى المحتمل مع أنها قد لاتمثل السيناريو الأساس فيه. الفرضيات التي تأسس عليها هذا التحليل يمكن تعديلها ، فيما بعد لتنسجم مع المقترحات او اية توجهات تعتمد عليها الجهات المسؤولة . ومن الطبيعي إذا حدثت تغيرات جوهرية في الطلب العالمي على النفط وأسعاره، أو فرص التمويل لابد من إعادة الحساب للحفاظ على الدلالة الواقعية لسيناريو النشاط الاستثماري النفطي وانعكاساته في ميزان المدفوعات الخارجي والموازنة العامة ، هي محاولة لاكتشاف حدود الإمكان الاقتصادي والمالي في العراق من طرف الفرصة الواعدة والمتمثلة في برنامج التوسع النفطي . وحاولت ، أيضا" ، النظر في محور الاهتمام بالعلاقة مع المستثمر الأجنبي من خلال نموذج إيضاحي لمشروع استخراجي للكشف عن كيفية تكوين المؤشرات المالية لتقاسم العوائد والمخاطر والتكاليف بين الدولة المالكة للثروة و الشركة المستثمرة وضمن النطاق المتعارف عليه للتفاوض والقرار .

ومن أهداف المشروع الاستثماري الايضاحي اظهار اهمية مؤشر معدل العائد الداخلي للحكم على معقولية سعر الخدمة لبرميل النفط ونسبة نفط الربح . والمصلحة تقتضي فعلا" اجراء تحليل مالي مسبق للاستثمار في حقول العراق النفطية قبل التفاوض والتعاقد .

احتياطات النفط الخام وانتاجه في العراق

* نائب محافظ البنك المركزي

لقد حدثت زيادة كبيرة في ارقام الاحتياطات المنشورة بسبب ادراج الاتربة النفطية الكندية ضمن مفهوم الاحتياطات وهي 174.3 مليار برميل وذلك منذ عام 2000 وتم ادراج نفوط فنزويلية ثقيلة ضمن الاحتياطات وفي نفس الفترة ازدادت احتياطات ايران بمقدار 46.6 مليار برميل . وهكذا نزل العراق الى المرتبة الرابعة في الاحتياطات . وكذلك اكتشفت احتياطات جديدة في كازاخستان ونيجريا وليبيا وقطر وروسيا وفنزويلا واذربيجان والكويت . في حين انخفضت احتياطات المكسيك بمقدار 16 مليار برميل والصين 8 مليار برميل .

تتفاوت نسب الانتاج الى الاحتياطات النفطية في دول العالم من حوالي 0.8% في العراق وهي اقل نسبة في العالم الى 14% في بريطانيا وهي اعلى نسبة وفي السعودية 1.3% وفي روسيا 5.6% وفي الولايات المتحدة الامريكية 9.1% وتقدر احتياطات العالم 1317.4 مليار برميل من النفط الخام بداية عام 2007 .

قبل الحرب مع ايران وفي المدة التي اعقبت التأميم استطاع العراق تطوير طاقة انتاج النفط الخام كي تصل الى 3.8 – 4.0 مليون برميل في اليوم . وبذلك تمكن من مضاعفة الانتاج والتصدير في ست سنوات ومما ساعد على ذلك النجاح في التعاقد مع شركات الخدمات النفطية في مجالات عدة . وايضا" تحققت اضافات كبيرة في طاقات النقل بالانابيب والبناء التحتي النفطي بصفة عامة . ولقد اصاب القطاع النفطي الكثير من التدهور خاصة في فترة الحصار . ويقدر المعنيون طاقته الانتاجية المستدامة Sustainable Production capacity قبل الحرب الاخيرة بأنها تتراوح بين 2.8 – 3.0 مليون برميل يوميا" مع امكانية تصدير في حدود 2.3 – 2.5 مليون برميل يوميا" اذ اشارت التقارير الى ان حرب عام 1991 قد اصاب نظام الانتاج النفطي في الجنوب في مفاصل عدة مثل مراكز التجميع والتخزين ومحطات الضغط والفصل في الرميثة . وبعد الحرب وفي منتصف عام 2003 تقريبا" تبين ان الطاقة الانتاجية أصابها المزيد من التدهور ولقد استعاد العراق ، الآن ، ذلك المستوى للطاقة القصوى لما قبل عام 2003 ويحتاج الى زمن اطول وموارد اضافية لاستعادة مستوى عام 1980 والذي يمثل المرحلة الاولى من البرنامج الاستثماري الذي سيبدأ تنفيذه مع مطلع عام 2010 . وبقيت سبعة حقول معطلة كلياً " او جزئياً" ونذكر منها الزبير ، اللحيس ، سوبا ، بازركان ، ابو غرب ، وفوكي .

وفي الفترة التي اعقبت مذكرة التفاهم لبرنامج النفط مقابل الغذاء اشارت تقارير للامم المتحدة الى كثرة المشاكل الفنية التي تعانيها صناعة النفط . وبينت ، تلك التقارير ، ايضا" ان بعض الاحواض النفطية reservoirs تدار بشكل سيء واوصت باستخدام الحقن المائي لادامة الضغط المطلوب لعملها بكفاءة . وايضا" انتقدت اعادة حقن منتجات نفطية في الابار .

ان احتياطات العراق المثبتة من النفط الخام هي 115 مليار برميل حسب البيانات المنشورة والمتداولة على نطاق واسع . ومع الانتاج الحالي 2.5 مليون برميل يوميا" ، عند حدوده القصوى ، يكون الانتاج السنوي 912.5 مليون برميل و نسبة الانتاج الى الاحتياطي هي الاقل في العالم . ان 6.5 مليون برميل يوميا" وهو ما يستهدفه العراق عام 2016 يجعل نسبة الانتاج الى الاحتياطي 2.1% وهي ايضا" منخفضة . ولذلك

يقال ضاعت على العراق الكثير من الفرص في الرفاه والبناء . ومن الضروري الإشارة الى النطاق المحدود للمناطق المستكشفة والذي يمثل حوالي 10% من مساحة العراق ، و 65% من الاحتياطيات المثبتة في العراق تقع في الجنوب . ولذلك يصبح من المنطقي توقع زيادة الاحتياطي عند التوسع في النشاط الاستكشافي . وتتجهن بعض الجهات ان احتياطيات ضخمة من النفط العميقة توجد في الصحراء الغربية للعراق قد تصل الى 100 مليار برميل . ولكن جهات اخرى قدرت الخزين الاضافي بحدود 45 مليار برميل . ومن ناحية خصائص النفط العراقي فهو يتفاوت بين الثقيل ومتوسط الكثافة واكثر صادرات النفط من البصرة وكركوك . ويذكر ان حقل الرميلة في البصرة ينتج ثلاثة انواع من الخامات هي الخفيف ، والمتوسط مع محتوى كبريتي 2.6% ، والثقيل ومحتواه الكبريتي 3.4% ، ويقال ، في الآونة الاخيرة ، اصبح النفط المنتج من البصرة اثقل ومحتواه الكبريتي اعلى . ويقدر الاحتياطي المتبقي في كركوك بحوالي 8.7 مليار برميل وهو خفيف نسبيا" ومحتواه الكبريتي 1.97% ولكن نوعيته تدهورت سريعا" حسب التقارير المنشورة في مجلة النفط والغاز. كما ان الاحواض تضررت بتسرب كميات ضخمة من المياه اليها بسبب سرعة الضخ اذ وصل الانتاج قبل الحرب الاخيرة الى 660 الف برميل يوميا" في حين يقدر الانتاج الامثل بحوالي 250 الف برميل يوميا" . والى جانب حقول كركوك هناك عدد من الحقول في الشمال والتي تأثرت ايضا" بحرب الخليج .

وإضافة إلى حقول الشمال والجنوب فإن حقل شرق بغداد تقدر احتياطياته بحوالي 11 مليار برميل وينتج 50 ألف برميل يوميا" من النفط الثقيل وغاز مصاحب بثلاثين مليون قدم مكعب يوميا" . صحيح ان الاحتياطيات النفطية المثبتة في العالم قد ازدادت في السنوات الاخيرة . ولكن من المهم جدا" معرفة القيمة الاقتصادية لتلك الاحتياطيات. فقد تكون تكاليف تطوير الحقول النفطية المكتشفة عالية والكلفة التشغيلية ، ايضا ، اضافة على نوعية النفط . ويوجد اعتقاد ان الكلفة الحدية لانتاج النفط ترتفع بانتظام في العالم . وارتفاع الكلفة الحدية مع زيادة الانتاج تعد بمثابة قوانين طبيعية وحتميات تقنية في نظرية الانتاج . ومن منحنى الكلفة الحدية يشتق منحنى العرض مع السعر اذ يرسم منحنى العرض نقاط تقاطع الايراد الحدي مع الكلفة الحدية وهو شرط توازن المنتج . إن أنظمة تحسين الإنتاج في الآبار العاملة Improved oil Recovery هي مكلفة ايضا" . وتلك الحقائق تجعل للنفط العراقي مزايا نسبية هائلة اذ ان الزيادة المنتظرة في الانتاج من 2.5 مليون برميل يوميا" الى 8 مليون برميل يوميا" هي في النطاق المنخفض جدا" من التكاليف وتتيح له مرونة واسعة للانسجام مع كافة احتمالات السوق النفطية.

احتياطيات الغاز والطلب عليه

يستفاد من السيناريوهات الكمية (التي اعدتها IEA) ازدياد استهلاك الغاز الطبيعي من 100 ترليون قدم مكعب عام 2004 الى 163 ترليون قدم مكعب عام 2030 ونسبة الزيادة اعلى من نظيرتها في النفط الخام وكلاهما يعود للسيناريو المرجعي ، الوسطي ، ولكنها ادنى من وتيرة الزيادة المتوقعة للفحم مما يؤكد ان البيئة هي ليست العامل

الحاسم ، لحد الآن ، في التصورات الحالية لانماط استهلاك الطاقة في المستقبل ، وان كانت من المحددات المهمة .

استخدامات الغاز ناجحة بينيا" واقتصاديا" اذ يوصف بالكفاءة الوقودية النسبية العالية **Relative Fuel Efficiency** ولذلك يجتذب الطلب عليه في الصناعة وتوليد الكهرباء مقارنة بأنواع الوقود الاخرى . وهو بديل جذاب لمحطات التوليد الجديدة لنظافة احتراقه مقارنة بأنواع الوقود الاخرى مثل النفط والفحم . ولان المزيد من الحكومات أخذت بالضوابط الجديدة لتخفيض مقذوفات ثاني اوكسيد الكربون فمن المتوقع تشجيعها لاستخدام الغاز بديلا" عن النفط والفحم . ولذلك يقدر نمو الطلب على الغاز بمعدل %1.9 سنويا" في حين على النفط الخام سيكون اقل من ذلك حتى عام 2030 . ومثلما تهيمن دول منظمة OECD على استهلاك النفط الخام كذلك على الغاز وتستهلك دول تلك المنظمة اكثر من النصف ودول اوربا من غير الاعضاء في OECD واسيا الوسطى تستهلك %25 من استخدام العالم للغاز الطبيعي . ومن هذه المؤشرات يتبين المستوى المنخفض لاستهلاك البلدان النامية ، عدا الاوربية واسيا الوسطى ، ولذلك من المتوقع ان ينمو الطلب على الغاز في تلك البلدان بمقدار ضعف معدل نموه في دول منظمة OECD. وحصة دول منظمة OECD من انتاج الغاز %40 اي اعلى من حصتها من الطلب العالمي وهي %52 . ومن المتوقع لعام 2030 ان تنخفض الأهمية النسبية لإنتاجها إلى %27 من انتاج العالم واستهلاكها إلى %43 من استهلاك العالم . يقدر احتياطي العالم من الغاز 6183 ترليون قدم مكعب ، وفي اغنى عشرة دول تقدر احتياطياته 5602 ترليون قدم مكعب . واعلى ثلاث دول هي روسيا وايران وقطر ومن الواضح ان نسبة الانتاج العالمي من الغاز الى الاحتياطيات هي %1.7 في حين تصل في النفط الخام الى حوالي %6.6 . يحتوي العراق على 110 ترليون قدم مكعب من الاحتياطيات المثبتة للغاز . وأيضاً من المحتمل وجود احتياطيات اخرى بحوالي 150 ترليون قدم مكعب . ومن المعلوم ان %70 من احتياطي الغاز في العراق مصاحب . وحتى عام 1990 كان جميع انتاج العراق من الغاز مصاحباً للنفط . ومع انخفاض إنتاج النفط انخفض انتاج الغاز بنسبة كبيرة من 215 مليار قدم مكعب عام 1989 الى 53 مليار قدم مكعب عام 2002 وتبلغ حصته من الاحتياطي العالمي %10.8. ويعود سبب ذلك الانخفاض في جزء منه الى انخفاض انتاج النفط لان العراق يستفيد من الغاز المصاحب وهناك ايضا اسباب اضافية تتمثل في تدهور امكانات معالجة الغاز .

السنة	السعر الأدنى	السعر الأعلى	نصف المدى السعري لأقرب دولار	نسبة السعر الاعلى الى السعر الأدنى %
1986	11.58	22.93	17	198
1987	17.27	21.34	19	124
1988	13.77	17.86	16	130
1989	17.94	21.10	20	118
1990	16.70	36.04	26	218
1991	19.50	23.23	21	119
1992	18.79	22.38	21	119

140	17	20.32	14.51	1993
133	17	19.65	14.78	1994
115	19	19.90	17.33	1995
134	22	25.23	18.85	1996
137	22	25.13	18.33	1997
147	14	16.72	11.35	1998
217	19	26.10	12.01	1999
134	30	34.42	25.72	2000
153	25	29.61	19.39	2001
150	25	29.66	19.71	2002
127	32	35.83	28.11	2003
155	44	53.28	34.31	2004
140	56	65.59	46.84	2005
126	67	74.41	58.89	2006
174	75	94.77	54.51	2007
324	67	133.37	41.12	2008
131	45	51.06	39.09	2009

جدول (1) المتوسط اليومي لاسعار النفط (دولار / برميل)

لقد بدأ العراق تطوير حقول الغاز المستقل لأول مرة عام 1990 قريبا من حقول كركوك وتقدر الاحتياطيات في تلك المواقع بحوالي 4.5 ترليون قدم مكعب منها 1.8 ترليون قدم مكعب مثبتة ويضخ الغاز منها الى محطة جمبور للمعالجة . واكتشفت احتياطيات غاز غرب العراق قريبا" من الحدود السورية وتقدر باكثر من 2 ترليون قدم مكعب . لقد تدهورت تسهيلات معالجة الغاز في الجنوب كثيرا ، و بدأ العراق باعتماد برامج لتطوير اشمل في مجال الغاز ، وتوصي الجهات المعنية بزيادة استخدام الغاز في الصناعة والكهرباء اضافة الى اعادة الحقن لتحسين الانتفاع من احواض النفط المنتجة.

أسعار النفط والطلب عليه

وصلت أسعار النفط أعلى مستوياتها اسميا" وحقيقيا" عام 2008 اذ تجاوزت 140 دولار في تموز من ذلك العام قبل ان تنخفض . وقد ارتفعت أسعار النفط باليورو ايضا" وان كانت اقل بنسبة 24% مما وصلت اليه بالدولار اذ انخفض الدولار لحساب اليورو اثناء فترة ارتفاع اسعار النفط الخام . وتماثل أسعار النفط في سلوكها الى حد كبير مجموعة السلع الاولية مع تغيرات واسعة ايام الشحة والعرض الفائض ويؤثر مستوى المخزون ، اضافة على التوقعات وانعكاسها في الاسواق المستقبلية ، على السعر الفوري للنفط . ويلاحظ من الجدول (1) والرسم البياني في الملحق صعوبة التكهّن بمستقبل السعر لدوام التذبذب واحتمال المفاجآت .

ومن الضروري ملاحظة تذبذب السعر خلال السنة إذ يبين مؤشر نسبة السعر الاعلى الى الادنى لاعقلانية الاعتماد على اسعار السنة أو السنوات السابقة في اعداد الموازنات والخطط التي تعتمد على المورد النفطي والحاجة الماسة الى التحوط . وللمدة 1986 - 2003 أبتعد السوق كثيرا" عن استقرار المستوى فضلا" عن عدم وضوح الاتجاه ، وذلك مقارنة بالسنوات 2003 - 2008 إذ كانت اطول فترة حافظ فيها السوق على الاتجاه الصعودي في السعر .

جدول (1)

المتوسط اليومي لأسعار النفط للأعوام 1986 - 2009 حسب الأشهر (دولار للبرميل) ولمدة 24 سنة التي يعرضها الجدول كانت نسبة التذبذب المقياس المعتمد (السعر الأعلى- السعر الأدنى/السعر الأدنى) % ، خلال سنة واحدة ، اقل من 30% في ستة حالات فقط وكان 198% عام 1986 و 218% عام 1990 و 217% عام 1999 مع ذلك وعند حساب الاسعار بدولارات 2007 (WTRG Economics May 2008) كان متوسط السعر العالمي للنفط كما يلي

الفترة	السعر بالدولارات 2007
1970 - 2007	32
1974 - 2007	27
1989 - 2007	22

مما يشير الى اتجاه صعودي لكن بطيء مع تقلبات واسعة النطاق . ويبدو ان سعر النفط حساس فعلا" لانخفاض المعروض باتجاه الارتفاع ولا بد انه كذلك يستجيب لزيادة العرض بالانخفاض . ومن جملة الدلائل على تلك الحساسية ارتفاعه عام 1974 الى 12 دولار بعد ان كان 3 دولار عام 1973 . وجاءت تلك الزيادة بعد ما اعلنت الدول العربية المصدرة للنفط مقاطعة الدول الداعمة لاسرائيل آنذاك وخفضت الانتاج المعد للتصدير بخمسة ملايين برميل ، وقد جرى تعويض مليون برميل من منتجين آخرين وكانت صافي الحصة اربعة ملايين برميل يوميا" . وتكرر نفس النمط من السلوك تقريبا" بعد الثورة في ايران والحرب العراقية الايرانية اذ انخفض انتاج العراق وايران بحوالي 6.5 مليون برميل يوميا" او ما يعادل 10% من انتاج العالم آنذاك . ولا بد ان جزءا" من الانخفاض قد تم تعويضه من بلدان أخرى ، وهي معروفة ، ومع ذلك ارتفع سعر النفط من 14 دولار للبرميل عام 1978 الى 35 دولار للبرميل عام 1981.

والقول ان السعر يتأثر بالعرض لايفي دور العوامل الأخرى ومنها الطلب العالمي وسياسات الخزين والأسواق المستقبلية والتوقعات بل وتقدير المخاطر الاستراتيجية والسياسية . ولان تلك المخاطر لا تخضع في تقديراتها لحساب يقوم على منهج راسخ لذلك تدخل في دوائر تأثير متبادل مع دوافع المضاربة والمصالح والاهواء . وكانت السنوات 2003-2008 تمثل اطول مدة تصاعد منتظم للسعر . ويبدو ان الطلب على النفط يتأثر بالسعر فعلا" في دول منظمة OECD فقد انخفض مجموع استهلاكها بمقدار 0.9 مليون برميل يوميا" في النصف الاول من عام 2008 ، بينما ارتفع في بقية دول العالم بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا" وذلك لان العوامل غير السعرية في

تلك البلدان لها الدور الأكبر في تحديد الطلب . ومن المعلوم إن مرونة الطلب الداخلية على النفط تكون مرتفعة في البلدان النامية والمصنعة حديثاً وتتناقص المرونة في البلدان عالية التقدم والتي دخلت طور ما بعد الصناعة في مرحلة تطورها. ومن المعلوم ان دول منظمة OECD تستهلك 75% من نفط العالم تقريباً " البالغ حوالي 87 مليون برميل يوميا " والولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تستهلك 23% من نفط العالم من انتاجها والاستيرادات . من المتوقع ان يكون متوسط سعر برميل النفط ، الخفيف من النوعية العالية WTI ، 42 دولار عام 2009 و 53 دولار عام 2010 ومن الواضح ان توقعات مستقبل سوق النفط من جهة العرض والطلب والاسعار ذات مدى واسع وتعكس عدم التأكد مما يجعل من الصعب البناء عليها . وكان تقرير EIA السنوي 2007 ، توقع انخفاض اسعار النفط عن مستواها لعام 2006 الذي كان بالمتوسط 68 دولار لتصل 49 دولار عام 2014 و 59 دولار عام 2030 اي 95 دولار بأسعار تلك السنة . ان الاتجاه التصاعدي بوتيرة بطيئة لاسعار النفط الحقيقية قد اثبتته البيانات ولكن ، وكما تقدم ، مع درجة عالية من التذبذب. ولهذا السبب فإن التخطيط المالي لا يستقيم بذاته الا مع صناديق الاستقرار المالي التي تستقبل الزيادة فوق المستويات الاعتيادية من الموارد لتعوض النقص المفاجيء عند انهيار الاسعار .

وتعتبر تقديرات EIA ايضا " عن حالة عدم التأكد تلك ، اذ وفي ذات المصدر ، يوجد سيناريو لسعر منخفض هو 36 دولار للبرميل عام 2030 اي 58 دولار بأسعار تلك السنة . وفي السيناريو المرتفع سيصل سعر النفط الى 100 دولار للبرميل اي 157 دولار بأسعار سنة 2030 . وتلك السيناريوهات الثلاثة تكاد تكون ذات حظوظ احتمالية متكافئة .

ان السيناريوهات السعريّة تنسجم مع تقديرات موازية للطلب على النفط ، وبقية انواع الوقود السائل اذ تتراوح من 103 مليون برميل يوميا " مع الاسعار المرتفعة الى 134 مليون برميل يوميا " مع الاسعار المنخفضة . ومع سيناريو وسط يكون مجموع الاستهلاك بموجبه عام 2030 حوالي 118 مليون برميل ، وهو المنسجم مع السيناريو المرجعي ، بسعر 59 دولار للبرميل عام 2030 بدولارات عام 2006 الذي تقدمت الاشارة اليه . يبدو في عام 2009 ان سوق النفط مستقرة نسبياً " بعد الانخفاض الحاد في الاسعار . ومن المتوقع استمرار هذا الوضع لحين استئناف المستوى الاعتيادي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والعالم ، وسيعتمد الاتجاه المستقبلي للاسعار على توقيت وزخم انتعاش الاقتصاد العالمي . وقد لا يؤدي استئناف النشاط الاقتصادي الدولي الى ارتفاع اسعار النفط مجدداً " وذلك لوجود فائض في الطاقة الانتاجية لدول منظمة OPEC من جهة ولزيادة مستوى المخزونات النفطية لدى دول منظمة OECD من جهة ثانية . ومن المتوقع انخفاض الطلب العالمي على النفط عام 2009 بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا " ويأتي ذلك الانخفاض محصلة لتراجع الطلب في دول منظمة OECD بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا " وزيادته في بقية دول العالم بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا " فقط . ولا زالت التوقعات متفائلة بزيادة الطلب على النفط عام 2010 عن المستوى الذي سيصله عام 2009 ، وان كانت متحفظة نسبياً " اذ تقدر الزيادة في الطلب عام 2010 بمقدار 0.9 مليون برميل يوميا " . ربما أنتجت دول

منظمة OPEC 28.6 مليون برميل يوميا" في الربع الاول من عام 2009 وهو ادنى مستوى منذ عام 2003 . وان فائض الإنتاج في دول OPEC المشار اليها آنفا" للسنتين القادمتين والتي تتراوح من 4 - 5 مليون برميل يوميا" ستكون محصلة لثلاثة عوامل هي انخفاض الطلب على النفط وزيادة إنتاج واستهلاك الغاز السائل وايضا" توسع طاقة إنتاج النفط الخام . بلغت المخزونات التجارية من النفط في دول منظمة OECD 2.7 مليار برميل و تغطي احتياجات 52 يوم طلب وهو مستوى مرتفع مقارنة مع النمط السابق .

استيعاب سوق النفط العالمية لنتائج البرنامج العراقي

تستدعي احتياطات النفط الكبيرة في العراق زيادة الإنتاج والتصدير ، ولقد تأخر العراق فعلا" عن دول أخرى . وأصبحت الحاجة ماسة لزيادة صادرات النفط لضمان مصدر تمويل كافي للاتفاق الحكومي وتزويد سوق الصرف بعرض مستقر من العملة الأجنبية .

كما ان الطلب عليه في الداخل سوف ينمو بمعدلات عالية استجابة لمتطلبات توليد الطاقة الكهربائية والتوسع في استخدام السيارات والمحركات التي تعمل بالنفط . بيد ان البرنامج الاستثماري النفطي العراقي ، وما يفضي اليه من قدرات تصديرية للسنوات القادمة حتى عام 2020 ، سوف يواجه تحديات بسبب ضيق السوق النفطية من جهة والتنافس مع بقية الدول المنتجة وخاصة دول منظمة OPEC من جهة اخرى .

ومن الضروري العناية بهذه العوائق لازالتها كي يتقدم العراق في مساره المشروع والمطلوب بالحاح . والمقتضيات لا تقف عند حدود التفسير وايضاح عدالة المطلب بل قد يتطلب الامر مفاوضات وابتكار صيغ تعاون من نوع جديد . وفيما يلي مؤشرات حول اثر البرنامج العراقي في السوق النفطية .

بلغ الاستهلاك العالمي السنوي من النفط عند اعلى مستوياته حتى الان 86,9 مليون برميل يوميا "أي 87 مليون برميل يوميا " لغرض اعداد المؤشرات . ويستفاد من الدراسات المعنية بمستقبل السوق النفطية ان معدل نمو الطلب على النفط حتى عام 2020 يتراوح بين 0,8% سنويا " وهو اوطى تقدير الى 1,9% سنويا " وهو الاعلى وفي هذا المبحث يقرب الى 2% ، ويوجد تقدير متوسط هو 1,4% والذي يشار اليه كثيرا" في هذا المجال ومن المتوقع، ان دول OPEC ستلبي ثلثي الزيادة في الطلب العالمي على النفط .

يستهدف البرنامج العراقي زيادة الصادرات من 2050 ألف برميل يوميا" في سنة الاساس الى 6300 ألف برميل يوميا" وبذلك ستكون الزيادة في الصادرات حتى عام 2020 بحوالي 4250 ألف برميل يوميا" . وبموجب ما تقدم سيكون الطلب العالمي على النفط الخام عام 2020 كما في الجدول (2)

جدول (2)

تقديرات الطلب على النفط الخام في العالم عام 2020 وإسهام دول OPEC والعراق في تلبية

معدل نمو الطلب على النفط %	الطلب العالمي على النفط الخام عام 2020 مليون برميل يوميا	الزيادة عن عام 2008 مليون برميل يوميا	اسهام OPEC مليون برميل يوميا	الزيادة في صادرات العراق مليون برميل يوميا	حصة العراق من الزيادة في الطلب العالمي على النفط %	حصة العراق من اسهام OPEC في تلبية الزيادة %
0.8	96	9	6	4.25	47.2	70.8
1.4	103	16	11	4.25	26.5	38.6
2.0	110	23	15	4.25	18.5	28.3

ولقد ظهر من المؤشرات أنفاً ان البرنامج العراقي يحاصر بمحدودية السوق مع سيناريو الطلب العالمي المنخفض على النفط ، ويواجه بعض الصعوبات مع الطلب المتوسط عليه .

أما مع المستوى المرتفع فالمشكلة يمكن التغلب عليها بالوسائل المشار إليها اجمالاً فيما سبق. وتوجد أسباب للتفاؤل فقد يتزايد معدل نمو الطلب على النفط مع استمرار النمو الاقتصادي في الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا وبلدان ناهضة أخرى ، ومع تنامي حصة هذه البلدان من مجموع الناتج العالمي يزداد تأثير انماطها في الطلب على النفط . ولكن ، ومن جانب آخر ، عند تعثر التنمية خارج دول منظمة OECD يتحول سوق النفط لغير صالح للبلدان المصدرة ، وهذا يؤدي الى مزيد من التراجع الاقتصادي على المستوى العالمي وذلك لان البلدان النفطية تشكل رافداً ذو أهمية في الطلب العالمي على الغذاء والسلع المصنعة وايضاً توفير السيولة الرخيصة وهي مطلوبة خاصة في بلدان اعتادت على عجز دائم في موازين مدفوعاتها . ولذلك تنشأ حلقة تأثير متبادل سلبية ضارة بجميع الاطراف . ولما تقدم فإن نمو الطلب على النفط ، وانتعاش بلدان النفط ، له ارتباطات ايجابية مع اقتصاد العالم في اكثر من جانب ، والتفاؤل بمستقبل قطاع النفط في العراق ونجاح برنامجه في الاستثمار النفطي ينطلق من هذه الحقيقة .

إن زيادة أسعار النفط ، فوق المستويات التي تراها الدول المستوردة والمستهلكة معقولة ، يؤدي فعلاً الى تقليل الطلب على النفط وتنشيط البحث عن بدائل ، ولكن في ذات الوقت يدفع الى مزيد من الاستثمار في المجال النفطي وزيادة الطاقة الانتاجية في فترة قادمة مما يشكل اساساً موضوعياً لانخفاض الاسعار ، وعندما تنخفض الاسعار يتراجع الاستثمار وتظهر مجدداً الشحة بسبب عدم كفاية الطاقة الانتاجية ، ثم يرتفع السعر من جديد . وهذا تصور نظري ، اذ لم يدعمه بأبحاث اختبارية لحد الآن ، واذا تأكد ان له نصيب من الواقعية يصبح من مصلحة طرفي العلاقة استقرار الاسعار عند مستويات ملائمة لكليهما . وهنا من المناسب الإشارة الى مسألة الاختلاف بين سعر المشتري وسعر المنتج اذ ان الدول تفرض على النفط ضرائب بهدف مالي الى جانب اهداف أخرى من أهمها الضوابط البيئية . واذا ما تعمدت البلدان المستهلكة فرض المزيد من الضرائب يزداد تدريجياً سمك المصدرة الفاصلة بين سعر المشتري وسعر المنتج لامتناس التذبذب غير العنيف في الاخير ، ولكن من جهة ثانية يضيف تعقيدات جديدة للسوق اذ ان السعر الذي يحدد الطلب هو غير السعر الذي يؤثر في قرارات الانتاج والعرض .

برنامج الاستثمار النفطي

مؤشرات اساسية :

يغطي هذا البرنامج التأشيرى مدة السنوات القادمة حتى عام 2020 ولتحقيق الهدف القريب للوصول الى 4.5 مليون برميل يوميا" والهدف المتوسط الذي يتمثل في بلوغ 6.5 مليون برميل يوميا" والهدف الاعلى لتحقيق مليون برميل يوميا" .
إن تلك الأهداف مطروحة في الاوساط الرسمية ولها مبررات قوية وردت في ثنايا هذه الورقة واخرى سوف يبينها مسار التحليل عندما يفصح عن نمو احتياجات العراق الى العملة الاجنبية للقطاع العام والخاص على حد سواء .
لتقدير كلفة البرنامج الاستثماري قد يمكن اللجوء الى الفرضيات التالية ، على فرض ان عمر المشروع الاستثماري 25 سنة والانتاج الحالي 2.5 مليون برميل يوميا" .

جدول (3)

تكاليف برنامج الاستثمار النفطي العراقي

الهدف مليون برميل يوميا"	متوسط الكلفة الاستثمارية للبرميل بالدولار	الزيادة في الانتاج مليون برميل يوميا"	مجموع الانتاج الاضافي في مدة 25 سنة الف برميل يوميا"	الكلفة الاستثمارية للانتاج الاضافي مليون دولار
3	0.5	0.5	4563	2281
3.5	0.8	0.5	4563	3286
4.0	1.0	0.5	4563	4563
4.5	1.2	0.5	4563	5476
6.5	1.3	2.0	18252	23728
8.0	1.4	1.5	13689	19165

ومن الجدول (3) يتطلب البرنامج 40 مليار دولار للوصول الى 6.5 مليون برميل يوميا" وهي شاملة للتوسعات في البناء التحتي المناسب للمستوى المستهدف للانتاج .
ومن اجل الوصول الى الهدف الاعلى وهو 8 مليون برميل يوميا"تضاف تكاليف استثمارية بمبلغ 19165 مليون دولار وتكون مجموع تكاليف البرنامج الكامل 58499 مليون دولار . قد لا تكون هذه التقديرات دقيقة تماما" ولكنها ضمن المدى الذي تتحرك في نطاقه التكاليف.

الاستخدام الداخلي للنفط في العراق

وصل استهلاك النفط في العالم الى 87 مليون برميل يوميا" عند اقصى مستوى للاستهلاك والمتوسط للفرد 4.5 برميل سنويا" تقريبا" ، وهو يتفاوت فيما بين البلدان كما في الجدول (4)

جدول (4)

متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من النفط

الدولة	الاستهلاك السنوي للفرد برميل
الولايات المتحدة الامريكية	24.8
الصين	1.9
اليابان	14.8
روسيا	7.2
المانيا	12.0

0.8	الهند
26.5	كندا
4.3	البرازيل
16.3	كوريا الجنوبية
28.9	السعودية
7.1	المكسيك
11.9	فرنسا
10.9	بريطانيا
10.9	ايطاليا
8.9	ايران

والملاحظ إن محددات الاستهلاك هي : متوسط الدخل للفرد ، بقدر دلالاته على المرحلة التي بلغتها الدولة من التقدم الاقتصادي والرفاه، ومدى وفرة بدائل الطاقة الاخرى ، واثار استمرار انماط الاستهلاك للطاقة التي ترسخت في زمن سابق ، فالولايات المتحدة الامريكية مثلاً" اعتادت على مستويات مرتفعة من الاستهلاك لانها كانت مكتفية نفطياً" قبل الحرب العالمية الثانية ،مقارنة مع نظيراتها غير المصدرة للنفط في نفس المستوى من الدخل والتطور الصناعي . ويظهر إن التفاوت في مستويات استهلاك النفط كبير كما هو التفاوت في ملكية السيارات ومتوسط استهلاك الكهرباء والحديد ومعدلات الاستهلاك من البروتين الحيواني وغيرها عند المقارنة فيما بين الدول على مقياس التطور .

ولذلك عندما يرتفع استهلاك النفط في الصين والهند الى المتوسط العالمي 4.5 برميل للفرد في اليوم فسوف يزداد استهلاكها مجتمعة من مستواه الحالي 9.5 مليون برميل يوميا" الى 31.7 مليون برميل يوميا" . وإذا بلغ متوسط استهلاك الفرد من النفط سنوياً" في العراق الى ما هو عليه في ايران فسوف يحتاج يوميا" الى 756 ألف برميل وهو اعلى من المستوى الحالي قليلاً" . اما اذا وصل الى مستوى كوريا الجنوبية فسوف يحتاج الى 1384 ألف برميل يوميا" . وبمستوى الولايات المتحدة الامريكية يحتاج 2106 ألف برميل يوميا" وبمستوى السعودية 2251 ألف برميل يوميا" . ولذلك فأن المستوى الحالي لاستهلاك العراق متدني ، خاصة بصفته دولة منتجة للنفط ، ومن المتوقع ان يصل استهلاك الفرد الى 15 برميل للفرد سنوياً" عام 2020 وهو في الوقت الحاضر 5.3 برميل للفرد سنوياً" . وفي عام 2020 يصبح عدد سكان العراق حوالي 42 مليون نسمة ، وعليه سيكون الاستهلاك المحلي 1.7 مليون برميل يوميا" وينتقل العراق تدريجياً" الى المستوى المتوقع .

يرتبط الاستهلاك الداخلي للنفط في العراق بجملة مسائل منها :

- 1- التنافس المستقبلي بين النفط والغاز في توليد الكهرباء والاستخدام الصناعي .
- 2- مدى التوسع في الصناعات البتروكيميائية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة .
- 3- نمو ملكية العوائل للسيارات واستخدامها .
- 4- معدلات تكثيف المكننة في مجالات الانتاج والخدمات .
- 5- ارتباط نمو الرفاه العائلي مع التزايد في استهلاك الكهرباء والذي ينعكس في طلب الكهرباء على النفط والغاز.
- 6- إمكانية توسيع طاقة توليد الكهرباء الحرارية لغرض التصدير . وعموماً" تعد وفرة الطاقة ميزة اقتصادية نسبية للعراق لا بد من الانتفاع منها ، وطبعاً" هناك محاولات في

الدول المتقدمة لمنع تسارع الطلب على النفط في البلدان النامية والبلدان النفطية لأسباب اقتصادية وبينية ، فأما الاقتصادية فهي تريد رفع أسعار الطاقة في البلدان النفطية والناهضة لتقليل الطلب عليها وبالتالي تقليل الطلب العالمي على النفط للسيطرة على الأسعار ، وايضا " لكي لا تؤسس تلك البلدان صناعة تقوم على طاقة رخيصة وتفتح الأسواق الدولية بأسعار منتجات منخفضة بسبب رخص الطاقة . واما الأسباب البينية فلان تزايد انبعاث ثاني اوكسيد الكربون يعرض حكومات البلدان المتقدمة لمزيد من الاحراج وهي لا تريد التضحية بمكتسبات مجتمعاتها في الرفاه والقوة .

إنتاج وتصدير النفط الخام بموجب برنامج الاستثمار النفطي :-
استنادا " إلى جميع ما تقدم يمكن التوصل الى تقديرات اولية للإنتاج والاستهلاك المحلي والصادرات من النفط الخام حتى عام 2020 كما في جدول (5) .

جدول (5)
إنتاج النفط الخام للاستهلاك الداخلي والتصدير
(ألف برميل يوميا)

السنة	الإنتاج اليومي	الاستهلاك الداخلي	الصادرات
2009	2500	450	2050
2010	2750	500	2250
2011	3000	550	2450
2012	3300	650	2650
2013	3600	750	2850
2014	5000	900	4100
2015	5500	1000	4500
2016	6000	1150	4850
2017	6500	1300	5200
2018	7000	1450	5550
2019	7500	1600	5900
2020	8000	1700	6300

ولتقدير الإيرادات الحكومية نفترض ان صافي الإيراد من برميل النفط المباع محليا " هو 15 دولار . والمقصود بصافي الإيراد سعر البيع بعد طرح كافة النفقات التشغيلية والثابتة ، اي الاستثمارية محملة على الوحدة الواحدة من المنتج ، وبذلك تكون تكاليف الاستثمار في الصافي تغطي بهذه الطريقة التبسيطية .

أما صافي الإيراد من البرميل المصدر فهو 38 دولار وبنفس مفهوم الصافي آنفا " سواء كان المستثمر الحكومة العراقية او الشريك الاجنبي . ويقوم السيناريو الاول على هذا السعر . ومن المناسب افتراض سعر اعلى للنفط المصدر ليكون صافي الإيراد من البرميل 50 دولار وعليه يستند السيناريو الثاني .

وستكون الإيرادات من المبيعات المحلية والصادرات حسب تلك الفرضيات كما في الجدول (6).

جدول (6)

صافي إيراد المبيعات المحلية والصادرات (مليون دولار) من النفط الخام

السنة	إيرادات المبيعات المحلية مليون دولار	إيرادات الصادرات مليون دولار سيناريو 1	إيرادات الصادرات مليون دولار سيناريو 2
2009	2464	28434	37413
2010	2698	31208	41063
2011	2968	33982	44713
2012	3508	36756	48363
2013	4048	39530	52013
2014	4858	56867	74825
2015	5397	62415	82125
2016	6207	67270	88513
2017	7017	72124	94900
2018	7827	76979	101288
2019	8637	81833	107675
2020	9177	87381	114975
المجموع	64797	674779	887866

برنامج الاستثمار النفطي في الاطار الصحيح

أصبح معلوماً إن الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أدنى مما هو عليه في البلدان الأخرى وقد أكدت الدراسات التجريبية هذه الخاصية . ولم تعد أسباب ذلك الاداء الواطئ مجهولة ومن بينها :

- 1- ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي والصناعي وضعف القدرة على المنافسة مما يؤدي الى تقزيم القطاع الانتاجي لصالح المستوردات .
 - 2- يتصل بالخاصية اعلاه انحسار الصادرات غير النفطية في مقابل زيادة الاعتماد على الغذاء المستورد والسلع المصنعة الاجنبية .
 - 3- يتزايد الطلب على العملة الاجنبية للاستيرادات والمدفوعات الخارجية في مقابل مصدر وحيد هو مورد النفط ، وكلما انتعش المورد النفطي تعقبه فورة من زيادة المستوردات بتعجيل لافت للنظر .
 - 4- وكما تقدم ، يتسم المورد النفطي بالتقلب العنيف وبالتالي يتزايد تعرض الاقتصاد الى صدمات مركبة مع تزايد المستوردات والاتفاق الحكومي اعتماداً " على النفط .
 - 5- تراخي التشريعات والاجهزة الضريبية وتعود المجتمع على عدم المساهمة في تمويل الاتفاق العام من الدخل العائلي وارباح قطاع الاعمال .
 - 6- ترتبط تلك الخصائص بالعديد من اوجه عدم التناسب منها :
 - التشوه العنيف للبنية القطاعية للاقتصاد .
 - عدم انسجام الاجور مع الانتاجية في المستوى والحركة .
 - التوظيف السيء للموارد البشرية في اشكال من البطالة المقنعة وسواها .
- ولذلك لا بد من وضع البرنامج النفطي في اطار سياسة اقتصاد كلي للخروج من ذلك التاريخ المأساوي .

ميزان المدفوعات والموازنة العامة في ضوء برنامج الاستثمار النفطي ميزان المدفوعات الخارجية حتى عام 2020..

القصد من هذا التحليل اظهار مستقبل النمط الحالي للتصرف بالموارد وليس لتقديم خطة تستهدف احلال نمط جديد للطلب على العملة الاجنبية وتنمية روافد جديدة لها ، والمؤمل ان المؤشرات التي يفصح عنها هذا التحليل تسهم في تسليط المزيد من الضوء على ضرورة وضع برنامج الاستثمار النفطي في اطار كلي مختلف كما تقدم . لغرض تقدير ميزان المدفوعات في مدة البرنامج الاستثماري الكامل يتطلب الحساب الانطلاق من مستوى معين لاحتياجات الحكومة للاستيرادات والمدفوعات الخارجية بما في ذلك عقود تنفيذ المشاريع ، خارج القطاع النفطي ، والتزامات المديونية الخارجية ونفقاتها الاخرى بالعملة الاجنبية وهي 30 مليار دولار عام 2009 وتنمو سنويا " بمعدل 5% . اما احتياجات القطاع الخاص فهي 25 مليار دولار عام 2009 وتنمو بمعدل 6% سنويا" . وبذلك تكون احتياجات العراق من العملة الاجنبية كما في الجدول (7) .

جدول (7)
تقدير الطلب على العملة الأجنبية (مليون دولار)

السنة	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	المجموع
2009	25000	30000	55000
2010	26500	31500	58000
2011	28090	33075	61165
2012	29775	34729	68028
2013	31562	36465	68027
2014	33456	38288	71744
2015	35463	40203	75666
2016	37591	42213	79805
2017	39846	44324	84170
2018	42237	46540	88777
2019	44771	48867	93638
2020	47457	51310	98767

واستناداً إلى تلك المؤشرات يمكن معرفة عجز الحساب الجاري ، نقص العملة الاجنبية ، على فرض ان صادرات النفط هي المصدر الوحيد للعملة الاجنبية ولذلك نسميه عجز المورد النفطي والارقام بين الاقواس تعني عكس العجز بمعنى الفائض كما في الجدول(8).

جدول (8)
عجز المورد النفطي (مليار دولار)

السنة	السيناريو الاول	السيناريو الثاني
2009	26.6	17.6
2010	26.8	16.9
2011	27.2	16.5
2012	27.7	16.1
2013	28.5	16.0
2014	14.8	(3.1)
2015	13.3	(6.4)

2016	12.5	(8.7)
2017	12.1	(10.7)
2018	11.8	(12.5)
2019	11.8	(14.1)
2020	11.4	(16.2)
المجموع	224.5	22.1

حسب السيناريو الاول وعند افتراض صافي سعر النفط المصدر 38 دولار يتراكم عجز في المورد النفطي حتى سنة 2020 بمبلغ 224.5 مليار دولار . وعندما يكون صافي السعر 50 دولار فإن العجز ينخفض الى 22.1 مليار دولار . وهكذا تبين ان صافي سعر البرميل التعادلي هو 51 دولار و 24 سنت .

ويقتضي ذلك ان يكون اجمالي الايراد المستلم عن البرميل 56 دولار تقريبا" للنفط العراقي ، بمعنى ان سعر النفط الخام WTI يتجاوز 64 دولار الى 65 دولار . ان تدفق الاستثمار الاجنبي الى العراق وعودة راس المال العراقي المهاجر يعوض جزئيا" انخفاض سعر النفط العراقي عن 56 دولار .

واذا تحققت صادرات غير نفطية بما يعادل 4% من مورد النفط ، واستثمارات اجنبية ورؤوس اموال عراقية عائدة بنسبة 6% من المورد النفطي فيكفي ان يكون سعر النفط المستلم 50 دولار للبرميل . ومما تقدم وحتى مع نجاح البرنامج الاستثماري النفطي لابد من التحوط وتقييد الاتفاق الحكومي ضمن المدى التوازني الا اذا تجاوزت اسعار النفط العراقي 75 دولار للبرميل ، وايضا من الضروري التفكير جديا بتكوين صندوق الاستقرار المالي في حالة ارتفاع الاسعار مجددا . ولقد تبين من ملاحظة سلوك اسعار النفط للمدة 1986-2009 انها عالية التذبذب وقد تستمر لفترة طويلة تتقلب ضمن مدى محدود حول متوسط ادنى مما كانت قد بلغت في وقت سابق . لكن هنالك مشكلة مع السيناريو الثاني ايضا" اذ سيتراكم عجز حتى عام 2013 يبلغ 83.1 مليار دولار وعند استبعاد عجز 2009 لانه مغطى برصيد السنوات السابقة ، سيكون العجز الفعلي 65.5 مليار دولار وهو مبلغ كبير . وهذا العجز لا يختفي الا اذا تجاوز سعر نفط WTI 80 دولار للبرميل كي يتجاوز سعر النفط العراقي 70 دولار للبرميل .

السيناريو الثاني يضمن توازن ميزان المدفوعات عمليا" لعموم المدة حتى سنة 2020 . وبموجب السيناريو يبدأ الفائض في سنة 2014 ويتصاعد ليستقر عام 2020 عند 16.2 مليار دولار سنويا" ، لكن المشكلة في عدم امكانية تمويل عجز المرحلة الاولى بفائض المرحلة الثانية الا بواسطة السوق المالية الدولية ، او بأجراءات اخرى شديدة القسرية . وقد تنهيا ظروف لسد عجز المرحلة الاولى من خلال تدفقات خارجية طوعية للعراق .

الموازنة العامة .

لكي يكتمل التصور الكمي نقترح ان تكون لاستيرادات الحكومة ومدفوعات الخارجة الاولوية الاولى في المورد النفطي ، وما زاد عن ذلك يباع للقطاع الخاص وما

فاض عنه يضاف الى الاحتياطات . ولهذا الغرض يبين الجدول (9) فائض المورد النفطي عن احتياجات القطاع الحكومي من العملة الاجنبية .

جدول (9)
فائض المورد النفطي عن احتياجات الحكومة من العملة الاجنبية
مليار دولار

السنة	السيناريو الاول	السيناريو الثاني
2009	(1.6)	7.4
2010	(0.3)	9.6
2011	(0.9)	11.6
2012	2.1	13.7
2013	3.0	15.5
2014	18.6	36.5
2015	22.2	41.9
2016	25.1	46.3
2017	27.8	50.6
2018	30.5	54.8
2019	32.9	58.8
2020	36.1	63.7

إن مبيعات العملة الاجنبية للقطاع الخاص هي حلقة الوصل بين موارد النفط وتمويل الاتفاق الداخلي . ولقد تبين ان المورد النفطي يغطي الاتفاق الخارجي للحكومة مع فائض حتى في السيناريو الاول اذ تظهر عجوزات بسيطة في السنوات الثلاث الاولى وهي لا قيمة لها عمليا" وسوف تهمل في الحسابات اللاحقة . والفائض الذي بينه الجدول السابق والذي سوف يباع للقطاع الخاص يمثل الرافد الاول لتمويل الموازنة الداخلية . ولمعرفة وضع تلك الموازنة نفترض انها تبدأ بما يكافئ 32 مليار دولار عام 2009 وتنمو بمعدل سنوي مركب هو 6% ولتسهيل المهمة نقترح نقطة انطلاق للايرادات من الضرائب والرسوم وارباح المنشآت العامة غير النفطية ما يعادل 4 مليار دولار وتنمو سنويا" بمعدل 7% . اما الرافد الثالث فهو صافي إيرادات المبيعات النفطية في الداخل ، و يمول العجز بأقتراض محلي.

جدول (10)
موازنة الإنفاق الداخلي

مليار دولار مكافئ

السنة	الإتفاق الداخلي	مبيعات العملة الأجنبية		صافي إيرادات مبيعات النفط الداخلية	إيرادات الضرائب والرسوم وأرباح المنشآت العامة
		سيناريو (1)	سيناريو (2)		
2009	32.0	-	7.4	2.5	4.0
2010	34.2	-	9.6	2.7	4.3
2011	36.6	-	11.6	3.0	4.6
2012	39.2	2.1	13.7	3.5	4.9
2013	41.9	3.0	15.5	4.0	5.2
2014	44.9	18.6	36.5	4.9	5.6
2015	48.0	22.2	41.9	5.4	6.0
2016	51.4	25.1	46.3	6.2	6.4
2017	55.0	27.8	50.6	7.0	6.9
2018	58.8	30.5	54.8	7.8	7.4
2019	62.9	32.9	58.8	8.6	7.9
2020	67.4	36.1	63.7	9.2	8.4

جدول (11)

العجز في موازنة الإتفاق الداخلي مليار دولار مكافئ
مجموع الإيرادات العجز

السنة	سيناريو (1)	سيناريو (2)	سيناريو (1)	سيناريو (2)
2009	6.5	13.9	25.5	18.1
2010	7.0	16.6	27.2	17.6
2011	7.6	19.2	29.0	17.4
2012	10.5	22.1	28.7	17.1
2013	12.2	24.7	29.7	17.2
2014	29.1	47.0	15.8	(2.1)
2015	33.6	53.3	14.4	(5.3)
2016	37.7	58.9	13.7	(7.5)
2017	41.7	64.5	13.3	(9.4)
2018	45.7	70.0	13.1	(11.2)
2019	49.4	75.3	13.5	(12.4)
2020	53.7	81.3	13.7	(13.9)

الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط الخام .

تحليل مالي لنموذج إيضاحي لغرض إيضاح العوائد والتكاليف من جهة المستثمر الأجنبي وكيف تنعكس في شروط متبادلة ، ينطلق هذا التحليل من مشروع افتراضي .
تكلفة الاستثمار للوحدة الواحدة من المنتج (برميل النفط) في هذا المشروع هي 1.5 دولار وتزداد بنسبة 20% لتحليل الحساسية . وكلفة التشغيل للبرميل هي 4 دولار .
ينتج المشروع 200 ألف برميل يوميا " بدءا " من السنة الرابعة وحتى السنة الثامنة والعشرين وهي نهاية دورة حياة المشروع . إما السنوات الثلاث الأولى فتكون للعمليات الاستثمارية . ولتبسيط التحليل ، تبسّط " لا يخل بالنتائج مختلف هذا النموذج عن النمط الفعلي بثبات معدل الإنتاج في حين يبدأ الإنتاج منخفضا " وينتهي كذلك في النمط الفعلي

تكون الكلفة الاستثمارية في السيناريو الاساس 2500 مليار دولار وتنفق كالتالي 500 مليون دولار في السنة الأولى ، وللسنتين اللاحقتين مليار دولار لكل منهما .
وتسدد النفقة الاستثمارية في اربع سنوات بدءا " من السنة الرابعة في دورة حياة المشروع وهي سنة التشغيل التجاري الأولى . يكون التسديد 250 مليون دولار في السنة الرابعة و 750 مليون دولار سنويا " للثلاث سنوات التالية لها .

وقد جربت اربعة اسعار خصم هي 6% و 10% و 15% و 20% وكذلك درست أربعة مستويات من اسعار النفط هي 30 دولار و 50 دولار و 70 دولار و 100 دولار للبرميل . ويجري حساب سعر الخدمة للبرميل الواحد على اساس ان اسعار الخصم تلك هي معدلات عائد داخلي IRR ، للمستثمر وقد جرى ، كما معروف في التحليل المالي ، حساب معامل الخصم للدفعات السنوية عند السنة الرابعة ثم تعديله لتكون السنة الاولى من دورة حياة المشروع هي سنة صفر للمستثمر أي التي عندها تكون النفقات بقيمتها الحالية . ونعرض فيما يلي حساب للسيناريو الاساس مع تحليل الحساسية .

جدول (12)
حساب اجرة الخدمة للبرميل بالسنتات
السيناريو الأساس

سعر الخصم (معدل العائد الداخلي %)	معامل الخصم للدفعة السنوية	المدفوعات السنوية للشركة مليون دولار	اجرة الخدمة للبرميل الواحد (سنت)
6	10.7	51	70
10	6.84	94	129
15	4.27	196	268
20	2.86	340	466

ان اجرة الخدمة المبينة في الجدول اعلاه تترجم الى نسبة من نفط الربح تتغير بحسب اسعار النفط كما في الجدول (13) .

جدول (13)
حصة الشركة من نفط الربح

سعر برميل النفط بالدولار	الربح للبرميل بالدولار	حصة الشركة من نفط الربح % وهو معدل العائد الداخلي %			
		6	10	15	20
30	26	2.7	5	10.3	17.9
50	46	1.5	2.8	5.8	10.1
70	66	1.1	2.0	4.1	7.1
100	96	0.7	1.3	2.8	4.9

ويلاحظ من الجدول انفا " كيف تتغير نسبة نفط الربح بحسب اسعار النفط ومعدلات العائد الداخلي وهذه المسألة في غاية الاهمية ومحور اساس في ادارة العلاقات الاستثمارية الدولية .

والمسافة بين 0.7% و 17.9% هي كبيرة والفرضيات التي بينها التحليل قد لاتذكر في العروض او المفاوضات ، ولذلك يساعد التحليل المالي على معرفة تصورات الشركة عن مستويات العائد المجزي والمخاطر .

ويمكن معرفة الكلفة التشغيلية واقساط تسديد النفقات الاستثمارية ، في فترة اطفاء الكلفة الاستثمارية وما بعدها .

جدول (14)
الكلفة في فترة تسديد النفقة الاستثمارية وما بعدها (مليون دولار)

السنة	تسديد النفقة الاستثمارية	النفقات التشغيلية	المجموع
4	250	292	542
7-5	750	292	1042
28-8	-	292	292

واستنادا الى ماتقدم تعرض النتائج في الجدول (15)

جدول (15)
نقط الكلفة من قيمة الانتاج

السنة	نسبة نفط الكلفة من قيمة الانتاج السعر للبرميل بالدولار			
	30	50	70	100
4	25,7	14,8	10,6	7,4
7- 5	47,6	28,5	20,4	14,3
28- 8	13,3	8,0	5,7	4,0

وتهتم الدول المالكة للثروات النفطية بنسبة نفط الكلفة من قيمة الانتاج في فترة تسديد النفقة الاستثمارية وتضع حدا " اعلى لها . ويلاحظ من الحساب اعلاه كيف تتأثر هذه النسبة باسعار النفط وتصبح محرجة عند انخفاض الاسعار بحيث تضطر الحكومات لاعادة التفاوض .

ومن الجدير بالذكر ان الابطاء في تسديد النفقات الاستثمارية ليس بدون كلفة بل ان سعر الخدمة للبرميل وبالتالي حصة الشركة من نفط الربح تتأثر كثيرا " بالنمط الزمني لتسديد النفقة الاستثمارية وقد لا يكشف المستثمر تحليلاته لهذه المسألة . ولايضاح تأثير النمط الزمني للإطفاء نفترض ان الدولة طلبت من المستثمر اراحة جدول تسديد النفقات الاستثمارية لسنة واحدة الى الامام فتكون النتائج كما في (16)

جدول (16)
اثر اراحة جدول تسديد النفقات الاستثمارية لسنة واحدة

سعر الخصم (معدل العائد الداخلي %)	أجرة الخدمة للبرميل للسیناریو الأساس	أجرة الخدمة للبرميل حسب سیناریو الاراحة سنت	نسبة الزيادة %	مجموع التكاليف غير المخصصة للاراحة مليون دولار
6	70	82	17.1	223
10	129	157	21.7	235
15	268	321	19.8	489
20	466	550	18.0	850

ومن المفيد بيان اثر زيادة الكلفة الاستثمارية بنسبة 20% وهي مكافئة من الناحية التحليلية في اثرها لانخفاض الانتاج السنوي من النفط بنسبة 20% . بتعبير اخر اثر ارتفاع النفقة الاستثمارية للبرميل من 1.5 دولار الى 1.8 دولار وهي عالية فعلا" مما

يقرب مؤشرات هذا النموذج من الواقع الفعلي الى حد كبير. والجدول (17) يعرض اثار هذا التغيير.

جدول (17)
تغير سعر الخدمة مع زيادة الكلفة الاستثمارية بنسبة 20%

سعر الخصم %	سعر الخدمة في السيناريو الاساس سنت	سعر الخدمة في السيناريو الجديد سنت
6	70	84
10	129	155
15	268	322
20	466	559

واظهر الحساب في الجدول (16) ان كلفة الاراحة تكون كبيرة مع ارتفاع معدل العائد الداخلي المضمّر او المصرح به .

جدول (18)
حصة الشركة من نفط الربح بعد زيادة الكلفة الاستثمارية بنسبة 20%

سعر برميل النفط	الربح للبرميل	حصة الشركة من نفط الربح % (سعر الخصم %)			
		20	15	10	6
30	26	12,4	0,6	3,2	21,5
50	46	7,0	3,4	1,8	12,1
70	66	4,9	3,4	1,2	8,5
100	96	3,4	1,6	0,8	5,9

ان اسعار الخصم ، معدلات العائد الداخلي ، المعتمدة في هذا التحليل كلها مرتفعة اذ لا يوجد في السوق المالية الدولية سعر خصم يزيد عن 10% أما 15% و 20% فهذه مبالغ بها والقصد منها محاكاة تصور المستثمر لمخاطر كبيرة بعيدة عن الموضوعية. ومن الناحية الفعلية تبقى الحكومات تفاوض دوماً "دون 2% لنسبة نفط الربح في مثل ظروف العراق. على الرغم من ان اسعار النفط السائدة في السوق الدولية منخفضة كثيراً حالياً. وفي الظروف الاعتيادية وعند ارتفاع اسعار النفط وانخفاض اسعار الفائدة للامد البعيد قد تنخفض عن 2%.

وللتحوط من المخاطر يمكن استخدام 10% للحساب الاولي وبذلك تتراوح نسبة نفط الربح بين 1,3% - 6% على مدى اسعار النفط بين 30 دولار و 100 دولار للبرميل والكلفة الاستثمارية للبرميل الواحد بين 1,5 دولار الى 1,8 دولار . فعندما نجد في اتفاقية استثمارية ان نسبة نفط الربح 12% هذا يعني مبالغة من جهتين : انخفاض شديد في سعر النفط ومعدل عائد داخلي ينطوي على تقدير مبالغ به للمخاطر ويدل على

انحراف عن شروط المعاملة المتوازنة في مثل تلك الاتفاقية . وهكذا يمكن توظيف التحليل المالي للكشف عن مؤشرات الاتفاق العادل، وكذلك كيف تتغير مواقف الحكومات والمستثمرين الاجانب من الاتفاقيات القائمة عند تغير اسعار النفط و اوضاع السوق المالية الدولية ، فعندما ترتفع اسعار النفط او تنخفض اسعار الفائدة تضغط الحكومات لتقليل نسبة نفط الربح او ازاحة الجدول الزمني لاطفاء كلفة الاستثمار او نشرها على مدة اطول والعكس صحيح بالنسبة للشركة المستثمرة .

ومن المعلوم ان عقود المشاركة في الانتاج تتضمن اظهار احتياطات الحقول في السجلات المحاسبية للشركة المستثمرة وهذه غاية في الاهمية لهم لانها مطلوبة بموجب تعليمات اسواق الاسهم .

كما ان ادراج الاحتياطات في سجلاتها يؤثر كثيرا " في اسعار اسهمها وقد يحميها من الانهيار ايام الازمات او يحقق لها مكاسب رأسمالية ضخمة في فترات انتعاش اسواق رأس المال .

وهذه الحقائق من بين اسباب ضغوط الشركات على عقود المشاركة في الانتاج . ولكن ليس من السهل في التحليل المالي التقاط اثر ذلك العامل كميًا " الا بمتابعة اسعار الاسهم لشركات بعينها وربط حركات الاسعار بالمعلومات التي تكشف عنها في اسواق الاسهم المسجلة بها .

ولكل ما تقدم اذا كانت المخاطرة في حقول نفطية تقترب من الصفر ، وتتوفر قدرات فنية وادارية لتطوير تلك الحقول ويمكن الاقتراض بمعدلات فائدة بهوامش لا تتجاوز 300 نقطة اساس على سعر الفائدة LIBOR تنتفي الحاجة كليًا " الى الاتفاق مع شركة اجنبية ويصبح التعامل مع شركات خدمات بعقود مقاولات افضل .

وايضا " ، لا بد من التأكيد على ان التحليل المالي مطلوب دائما " وان يكون شاملا " للمخاطرة ان وجدت بالاساليب المعروفة . والتحليل المقارن لصيغة معينة للاستثمار مع صيغ بديلة مفيد دائما " ومن غير المعقول اتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية دون تحليل كمي وبأحدث الأساليب ومن قبل كوادر يتمثل فيها الحرص على مصلحة الدولة .

ملحق إيضاحي مفهوم القيمة الحالية تعريف .

يرتبط مفهوم القيمة الحالية بالقيمة الزمنية للمنفعة ، الدخل والمستلزمات المالية وكل ما ينتفع به مقيما" بوحدات نقدية ثابتة القوة الشرائية ، فالقيمة الزمنية للمنفعة ، النقود ، لا علاقة لها بتغير القوة الشرائية بل يستخدم هذا المفهوم بثبات اثر جميع العوامل الاخرى .

وينبع مفهوم القيمة الحالية من مقايضة الحاضر بالمستقبل . ومن جهة اخرى فإن ما يستلم بعد سنة من الآن هو اقل قيمة ، فعلا" ، مما يستلم الآن . اذ ان الفرق في توقيت الاستلام يقيم بكلفة الفرصة الضائعة والتي تقاس بعائد الاستثمار الممكن . ولو كان معدل عائد الاستثمار 7% فإن 1070 مليون دولار بعد سنة تعادل 1000 مليون دولار هذه السنة .

ولو كان معدل العائد المرضي للمستثمر هو 10% وعمر المشروع الاستثماري 25 سنة ، مثلاً" ، يقبل التزام المشروع اذا قدر ان صافي التدفقات السنوية في مرحلة التشغيل بعد خصمها بسعر 10% تعادل الكلفة الاستثمارية للمشروع . ومعنى خصم التدفقات ضربها بمعامل خصم وهو :

$$\frac{1}{(1+r)^n} \dots\dots\dots (1)$$

حيث r سعر الخصم . وهو عادة سعر الفائدة المرجعي في السوق تضاف عليه نقاط تأخذ بنظر الاعتبار المخاطرة وامور اخرى . ويسمى سعر خصم عندما يراد به تقييم تدفقات المستقبل بمقاييس الحاضر .
وعندما يرمز لصافي التدفق السنوي ft فإن القيمة الحالية لتلك التدفقات :

$$\sum_{t=1}^n \frac{ft}{(1+r)^t} \dots\dots\dots (2)$$

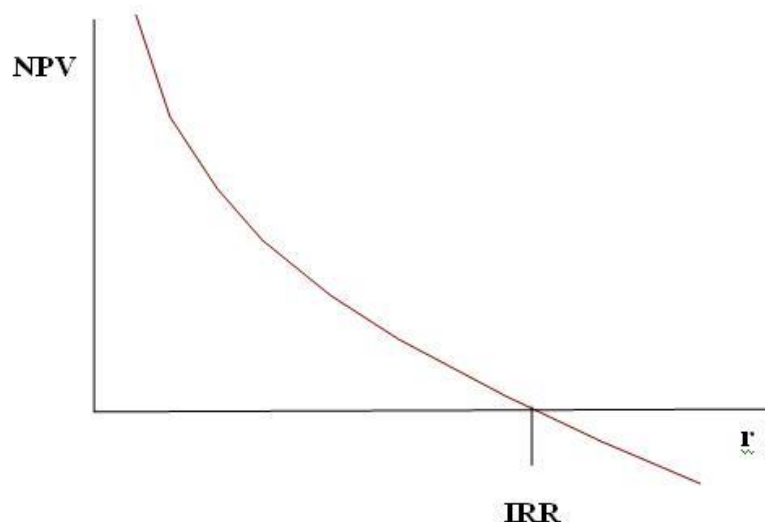
علماً" ان t الزمن بالسنوات ، r سعر الخصم و n عدد سنوات عمر المشروع وعندما تكون نتيجة (2) مساوية تماماً" لكلفة الاستثمار فإن r في هذه الحالة يسمى معدل العائد الداخل Internal Rate of Return .

إذا" معدل العائد الداخل هو سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع مساوية للصفر .

علماً" ان صافي القيمة الحالية للمشروع هي :

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{ft}{(1+r)^t} - I \dots\dots\dots (3)$$

حيث I هو الاستثمار
وكما ارتفع r انخفض صافي القيمة الحالية NPV كما في الشكل البياني الآتي :



1- الدفعة السنوية المكافئة :

عندما يراد تمويل الاستثمار النفطي بقروض من الخارج وعند التعاقد على سعر فائدة معين يمكن ان يجري التسديد بطريقتين : الاولى تدفع سنويا" فائدة على المبلغ المتبقي من القرض مضافا" اليها القسط السنوي ولذلك ستكون هذه المدفوعات متناقصة .
والثانية ان يتم الاتفاق على دفعة سنوية ثابتة ويستخدم سعر الفائدة التعاقدية لاجراء الخصم وحساب الدفعة السنوية . وهو نفس الأسلوب المعتمد لحساب اجر الخدمة على برميل النفط في اتفاقيات الخدمة . اذ تحسب الدفعة السنوية المكافئة ثم تقسم على كمية الانتاج لحساب اجرة الخدمة . وتحول اجرة الخدمة الى نسبة من صافي ايراد البرميل وتسمى حصة المستثمر من نفط الربح بنفس الطريقة . وهو ما اتبع في هذا البحث .
وتحسب الدفعة السنوية بالطريقة

$$DFA = \frac{1 - \frac{1}{(1+r)^n}}{r} \dots\dots(4)$$

حيث r هو سعر الخصم ، DFA معامل الخصم للدفعة السنوية . اما الدفعة السنوية فتحسب هكذا

$$A = \frac{I}{DFA} \dots\dots(5)$$

حيث A الدفعة السنوية و I الاستثمار .

ولان العمر الإنتاجي للمشروع هو 25 سنة يبدأ بعد الانتهاء من عمليات الاستثمار والتي تستغرق ثلاث سنوات فتجري عملية حسابية لآخذ هذه الفترة بالاعتبار لان القيمة الحالية تنسب الى سنة الصفر عند بدء النفقة الاستثمارية . ولذلك فان معامل الخصم للدفعة السنوية يخفض بمعامل خصم بسيط هو المبين في المعادلة رقم (1)

حساب خدمة التمويل الاجنبي للبرنامج الاستثماري

بقصد الإيضاح ، نتصور ان البرنامج الاستثماري النفطي يكلف 55 مليار دولار، وهذا البرنامج ينفذ بشرائح متتابعة عددها عشرة تبدأ عام 2010 وتنتهي عام 2019. ومبلغ الشريحة 5.5 مليار دولار .
ولان فترة الاستثمار وصولاً الى الانتاج للشريحة الواحدة يستغرق ثلاث سنوات .
فان خدمة الدين تبدأ في السنة الرابعة بدءاً من دخول الشريحة في النشاط الاستثماري وينتهي تسديدها بعد عشر سنوات . وفي السنة العاشرة تجتمع كل الشرائح على فرض ان مدة التسديد هي عشر سنوات ايضاً "واقترحت مدد تسديد اخرى هي 15 سنة و 25 سنة . وسعر الفائدة (الخصم) هو 6% ، والتسديد اجري على طريقة الدفعات السنوية المتساوية والمكافئة . وبذلك يمكن استخدام تلك الدفعات لحساب اجرة الخدمة وحصة المستثمر من نفط الربح حسب المطلوب ، وب نفس الطريقة التي تقدم شرحها .
عندما تكون الشريحة الاستثمارية اكبر من 5.5 مليار دولار يمكن استخدام نفس الجدول وذلك بعد تعديل ارقامه بمعامل هو:
مبلغ الشريحة / 5.5

جدول (19)
خدمة التمويل الاجنبي

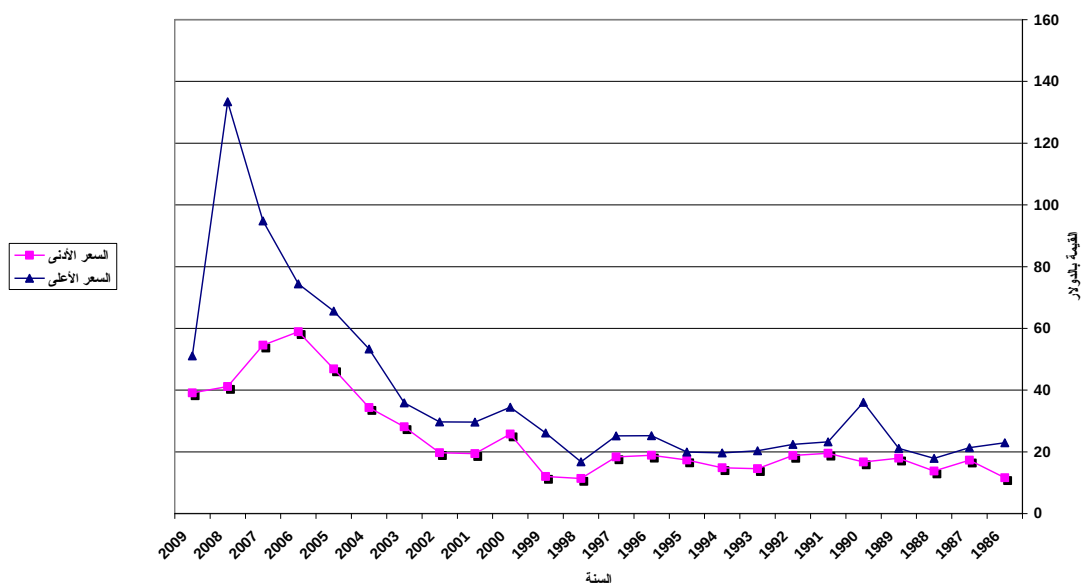
		سعر الفائدة (سعر الخصم) 6 % مليار دولار		
مدة التسديد 25 سنة السنة		مدة التسديد 15 سنة	مدة التسديد 10 سنوات	السنة
513	2013	675	890	2013
1026	2014	1350	1780	2014
1539	2015	2025	2670	2015
2025	2016	2700	3560	2016
2565	2017	3375	4450	2017
3078	2018	4040	5340	2018
3591	2019	4715	6230	2019
4104	2020	5390	7120	2020
4617	2021	6065	8010	2021
5130	2022	6740	8900	2022
5130	2023	6740	8010	2023
5130	2024	6740	7120	2024
5130	2025	6740	6230	2025
5130	2026	6740	5340	2026
5130	2027	6740	4450	2027
5130	2028	6065	3560	2028
5130	2029	5390	2670	2029
5130	2030	4715	1780	2030
5130	2031	3375	890	2031
5130	2032	2700	-	2032
5130	2033	2025	-	2033
5130	2034	1350	-	2034
5130	2035	675	-	2035
5130	2036	101210	97010	المجموع
5130	2037			
5130	2038			
4617	2039			
3591	2040			
3078	2042			
2565	2043			
2052	2044			
1539	2045			
513	2046			
128250	المجموع			

(معدل سعر البرميل للنفط الخام العراقي المصدر للفترة من
حزيران/2003الى كانون الأول /2008) بالمقارنة مع WTI

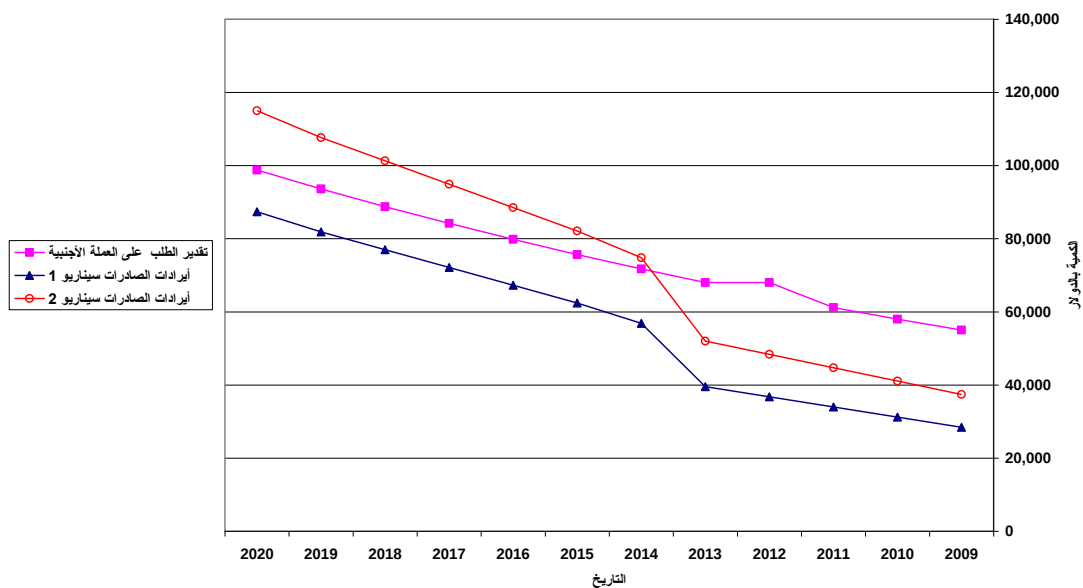
السنة	معدل سعر النفط \$ WTI	معدل سعر النفط \$ العراقي
حزيران / 2003	30.70	25.22
تموز	30.80	25.86
أب	31.60	24.59
أيلول	28.30	24.65
تشرين الأول	30.30	24.94
تشرين الثاني	31.10	26.37
كانون الأول	32.20	26.39
2003	30.71	25.43
كانون الثاني / 2004	34.30	26.42
شباط	34.70	27.36
آذار	36.80	28.48
نيسان	36.70	30.18
أيار	40.30	31.47
حزيران	38.00	31.22
تموز	40.70	33.82
أب	44.90	34.76
أيلول	46.00	38.26
تشرين الأول	53.10	36.77
تشرين الثاني	48.50	30.42
كانون الأول	43.30	27.70
2004	41.44	31.41
كانون الثاني / 2005	46.80	31.37
شباط	48.00	38.35
آذار	54.30	42.03
نيسان	53.00	42.50
أيار	49.80	41.48
حزيران	56.30	48.47
تموز	58.70	51.56
أب	65.00	55.14
أيلول	65.60	53.86
تشرين الأول	61.40	47.57
تشرين الثاني	58.30	45.86
كانون الأول	59.40	47.68
2005	56.38	45.49
كانون الثاني / 2006	65.50	50.74
شباط	61.60	50.41
آذار	62.90	53.69
نيسان	69.70	59.73
أيار	70.90	59.86
حزيران	71.00	62.06
تموز	74.40	63.92
أب	73.10	59.27
أيلول	63.90	52.66
تشرين الأول	58.90	48.86
تشرين الثاني	59.40	52.02
كانون الأول	62.00	49.96
2006	66.11	55.27
كانون الثاني / 2007	54.60	48.69
شباط	59.30	50.45
آذار	60.60	55.07
نيسان	64.00	56.96
أيار	63.50	60.90
حزيران	67.50	64.58
تموز	74.20	67.01
أب	72.40	66.16
أيلول	79.90	71.99
تشرين الأول	86.20	78.97
تشرين الثاني	94.60	83.85

83.26	91.70	كانون الأول
65.66	72.38	2007
80.63	93.00	كانون الثاني /2008
89.79	95.40	شباط
94.90	105.60	آذار
103.82	112.60	نيسان
115.15	125.40	أيار
122.94	133.90	حزيران
113.90	133.40	تموز
101.94	116.60	أب
85.40	103.90	أيلول
58.90	76.70	تشرين الأول
43.49	57.40	تشرين الثاني
34.54	41.00	كانون الأول
87.12	99.58	2008

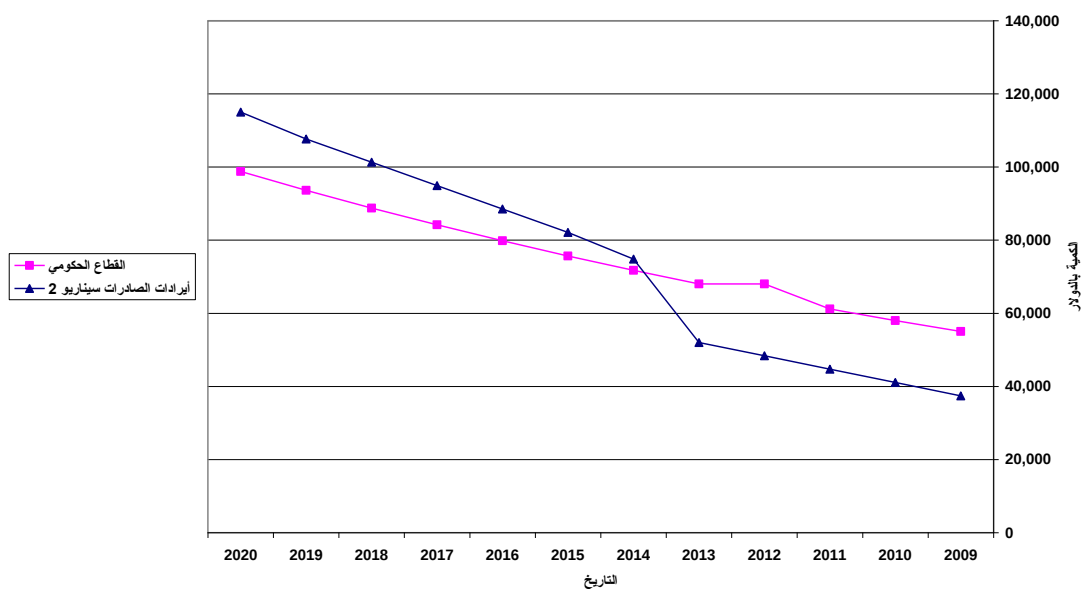
المتوسط اليومي لأسعار النفط للأعوام 1986-2009 دولار للبرميل



الطلب على العملة الأجنبية وصادات النفط (مليون دولار)



الطلب الحكومي على العملة الأجنبية وصادات النفط (مليون دولار)



المعدل السنوي لسعر البرميل النفط الخام العراقي المصدر للفترة من حزيران / 2003 ولغاية كانون الأول / 2008 بالمقارنة مع WTI

